

تركيا تترقب عقوبات أميركية بسبب أس-400

أنقرة لشراؤها نظام أس-400. وقال ترامب إن تركيا لم تلق معاملة عادلة لكنه لم يستبعد فرض عقوبات.

وطبقا لتشريع يعرف بقانون التصدي لخصوم أميركا من خلال العقوبات، وهو معني بشراء معدات عسكرية من روسيا، ينبغي أن يختار ترامب خمسة إجراءات من بين 12 إجراء محتملا.

وتتراوح هذه الإجراءات بين حظر إصدار تاشيرات الدخول والحرمان من التعامل مع بنك الصادرات والواردات الذي يخذ من الولايات المتحدة مقرًا له وتمثّل الاختيارات الأشد في وقف التعامل من خلال النظام المالي الأميركي والحرمان من رخص التصدير.

وإذا اقتنع كبار مستشاري السياسة الخارجية في الجناح التنفيذي بالولايات المتحدة بأن تركيا وليس الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه فحسب، أدرت ظهرها للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، فقد يُعتبر حينئذ تعطيل برنامج أف-35 نمنا يستحق دفعه لإبقاء الحلف من تقويض بلد عضو له علاقته بدولة مثل روسيا التي تخالف بشكل أساسي قيم ومعايير السلوك لدى الحلف.

أمام ترامب خمسة إجراءات عقابية تتراوح بين حظر التعامل مع بنك الصادرات، ووقف التعامل من خلال النظام المالي الأميركي

وتقول الولايات المتحدة إن نظام أس-400 قد يعرض المقاتلات الشبح من طراز أف-35 التي تصنعها شركة لوكهيد مارتن للحظر وهي الطائرات التي تساعد تركيا في تصنيعها وتعزز شراءها.

وفي ظل العقوبات الأميركية المحتملة، ربما تواجه تركيا استبعادها من برنامج المقاتلات أف-35 وهي خطوة رفضها أردوغان، لكن واشنطن بدأت بالفعل بإجراءات لإخراج أنقرة من البرنامج وأوقفت تدريب طيارين أتراك على المقاتلة في الولايات المتحدة.

وشراء النظام أس-400 واحدة من قضايا عدة تسببت في توترات في العلاقات بين الدولتين منها خلاف على الاستراتيجية المتبعة في سوريا شرقي نهر الفرات، حيث تتحالف واشنطن مع قوات كردية تعتبرها أنقرة خصما لها.

المجر تحاصر المهاجرين عبر قطع التمويل الأوروبي

واللاجئين عرضة لضريبة بنسبة 25 بالمئة بموجب قانون جديد مثير للجدل في المجر، وجرى تجريم بعض جوانب عملها، واقر البرلمان المجرى مؤخرا سلسلة قوانين تخص على ملاحقة المنظمات غير الحكومية، التي تساعد المهاجرين، جنائيا.

ويتضمن القانون الجديد المناهض للمنظمات غير الحكومية إضافة إلى ذلك فقرات يمكن على أساسها القبض على مساعدي اللاجئين ومعايقتهم بالسجن.

وحسب ما جاء في نص القانون، فإن مساعدة طالبي اللجوء على الحصول على وضعي لاجئ قد تؤدي إلى إزال عقوبة السجن لمدة تصل إلى عام، إذا لم يكن هؤلاء اللاجئين في خطر داهم أو قد دخلوا المجر بشكل غير قانوني.

وتم وفقا للقانون كذلك فرض ضريبة استثنائية على الهجرة بواقع 25 بالمئة على المنظمات غير الحكومية التي تتلقى تمويلا من الخارج، وذلك في قانون جديدة للضرائب.

ودعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المجر إلى سحب القانون الذي قالت إنه "سيحد بشكل كبير من قدرة المنظمات غير الحكومية والأفراد على دعم طالبي اللجوء واللاجئين".

وقال وزير الداخلية سسابا دوموتور إن "المصالح الأمنية للمجر يجب أن تأتي أولا"، مضيفا أن "القانون يعكس رغبة الشعب التي تم التعبير عنها في الانتخابات البرلمانية في الثامن من أبريل 2018".

● أنقرة - تسلمت تركيا الجمعة أول شحنة من منظومة صواريخ أس-400 الروسية في خطوة من المتوقع أن تدفع الولايات المتحدة لفرض عقوبات على تركيا التي تشاركها عضوية حلف شمال الأطلسي، وإن تدق إسفينًا في قلب التحالف العسكري الغربي.

وتجاهلها التحذيرات الأميركية باتت تركيا معرّضة لعقوبات في وقت يعاني اقتصادها وضعًا سيئًا.

وقالت وزارة الدفاع التركية إن الأجزاء الأولى من نظام الدفاع الجوي أس-400 نقلت جواً إلى قاعدة جوية قرب العاصمة أنقرة تنفيذًا للصفقة التي أبرمتها تركيا مع روسيا، والتي حاولت الولايات المتحدة على مدى شهرين منعها. وتقول الولايات المتحدة إن هذه المعدات العسكرية الروسية لا تتوافق مع نظم حلف شمال الأطلسي، وإن الحصول عليها يمكن أن يؤدي إلى إبعاد تركيا من برنامج إنتاج الطائرة المقاتلة أف-35.

ويشعر المستثمرون في تركيا بالقلق بسبب الصفقة، وانخفضت قيمة الليرة التركية في مقابل الدولار من 5.683 إلى 5.717 قبل إعلان وزارة الدفاع عن وصول أجزاء من منظومة الدفاع الصاروخي أس-400 إلى قاعدة مورتيد شمال غربي أنقرة. وقالت إدارة الصناعات الدفاعية بتركيا "تسليم أجزاء من النظام سيستمر في الأيام القادمة". وأضافت "بمجرد أن يصبح النظام جاهزًا سيبدأ استخدامه بالطريقة التي حددتها الجهات المعنية".

وأفادت معلومات موقع "فلايترادار 24" لرصد حركة الطائرات بأن طائرتي شبح على الأقل من طراز إيه-إن-124 تابعتين للقوات الجوية الروسية توجهتا إلى تركيا الجمعة.

وتكرت وكالة الإعلام الروسية أن الهيئة الروسية الاتحادية للتعاون الفني العسكري أكدت الجمعة أنها بدأت تسليم النظام أس-400 وأن عمليات التسليم ستستمر طبقا لجدول متفق عليه.

وتقول تركيا إن النظام الدفاعي الصاروخي ضرورة دفاعية استراتيجية، خاصة لتأمين الحدود الجنوبية مع سوريا والعراق. وتقول أيضا إن الولايات المتحدة وأوروبا لم تقدا لها بديلا مناسبًا عندما أبرمت صفقة النظام الصاروخي أس-400 مع روسيا.

وفي الشهر الماضي قال الرئيس التركي بعد اجتماعه مع نظيره الأميركي في قمة مجموعة العشرين إن الولايات المتحدة لا تعزز فرض عقوبات على

تعزير التواجد العسكري البريطاني في الخليج تحسبا لأي تهور إيراني

تنسيق أميركي بريطاني لحماية التجارة الدولية في مضيق هرمز



طغف الكيل

من الحصول على المنافع الاقتصادية التي كانت تامل بها من الاتفاق الموقع مع روسيا والصين وفرنسا وألمانيا وبريطانيا في 2015.

وتزايد التوتر في الأسابيع الأخيرة مع دوامة من الحوادث بينها هجمات إيرانية ضد ناقلات نفط وتدمير إيران لطائرة من دون طيار أميركية.

وقال رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية الجنرال جوزيف دانفورد إن الولايات المتحدة تريد تشكيل تحالف عسكري لحماية الميهاء الاستراتيجية قبالة إيران، حيث تنحو واشنطن باللوم على إيران ومقاتلين تدعمهم طهران في تنفيذ هجمات.

وستوفر الولايات المتحدة بموجب الخطة، التي لم تتبلور بعد، سفن قيادة للتحالف العسكري وستقوم جهوده للمراقبة والاستطلاع.

وأوضح دانفورد "تتواصل الآن مع عدد من الدول لتحديد ما إذا كان بإمكاننا تشكيل تحالف يضمن حرية الملاحة في كل من مضيق هرمز ومضيق باب المندب".

وتهدد إيران منذ فترة طويلة بإغلاق مضيق هرمز، الذي يمر منه قرابة خمس النصف العالمي، إن لم تتمكن من تصدير نفطها، وهو أمر تسعى إليه إدارة الرئيس دونالد ترامب كوسيلة ضغط على طهران لحملها على التفاوض من جديد حول برنامجها النووي.

ويكتسب المقترح الأميركي الخاص بتشكيل تحالف دولي لحماية الملاحة في مضيق هرمز قوة دافعة منذ هجمات في مايو ويونيو على ناقلات نفط في مياه الخليج.

وفي الخامس من مايو، أعلنت الولايات المتحدة نشر حاملات الطائرات "أبراهام لينكولن" وقطع حربية تشمل قاذفات في الشرق الأوسط، رداً على ما وصفته بأنه "مؤشرات حول وجود تهديد جدي من قبل قوات النظام الإيراني"، بعد شهر من وضع الحرس الثوري الإيراني على قائمتها السوداء للمنظمات الإرهابية.

وفي السابع من ذات الشهر، أعلنت الولايات المتحدة إرسال عدد من قاذفات بي-52 إلى الخليج. كما أعلن البنتاغون إرسال بارجة ويطارية صواريخ باتريوت ونشر 1500 جندي إضافي في الشرق الأوسط.

وفي الثامن من مايو، قررت إيران أنها ستسني التزامها بسقف إنتاج المياه الثقيلة واليورانيوم المخصب، الأمر الذي تقيد به في إطار تنفيذها للاتفاق الدولي حول برنامجها النووي الموقع في 2015. وفي الأول من يوليو، أعلنت طهران أن مخزونها من اليورانيوم المخصب تجاوز 300 كغ وهو الحد المتاح لها بموجب الاتفاق. وفي 8 من الشهر نفسه، قالت إنها خصبت اليورانيوم حتى 4.5 بالمئة.

وقال رئيس الوزراء فاييان بيكارو أمام البرلمان "أخذت قرارات حكومة صاحبة الجلالة في جبل طارق بصورة مستقلة تماما بناء على انتهاكات لقانون قائم، وليس استنادا إلى اعتبارات سياسية خارجية على الإطلاق".

وأضاف "هذه القرارات المهمة بشأن انتهاك قوانيننا لم تكن قرارات اتخذت نيابة عن أي دولة أو طرف ثالث".

وطالبت إيران بأن تفرج بريطانيا عن الناقلة وتغني نقل النفط إلى سوريا بالمخالفة للعقوبات. وزاد هذا من التوتر بمنطقة الخليج وقالت بريطانيا الخميس إنها تصدت لسفن إيرانية حاولت اعتراض ناقلة بريطانية.

وفرضت واشنطن عقوبات على إيران بهدف وقف صادرات النفط الإيرانية بالكامل. ولا تفرض دول أوروبا عقوبات على طهران لكنها تفرض عقوبات على حليفها سوريا منذ عام 2011.

وقالت الشرطة في جبل طارق إنها أقت القبض على ربان الناقلة وصادرت وثائق وأجهزة إلكترونية. وقال بيكارو إنها كانت تحمل 2.1 مليون برميل من خام النفط الخفيف.

وأعلن البنتاغون الخميس أنه يدرس تأمين مواكبة عسكرية للسفن التي تجر مسلحة بتهديد ناقلة نفط بريطانية.

وقال الجنرال مارك ميلي المرشح لتولي رئاسة هيئة الأركان الأميركية المشتركة إن للولايات المتحدة "ورا حاسما" في ضمان حرية الملاحة في الخليج، وإن واشنطن تسعى إلى تشكيل تحالف "يشان تامين" بمواكبة عسكرية وبحرية للشحن التجاري.

وأضاف خلال جلسة للجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ "اعتقد أن

ذلك سيتبلور في الأسبوعين المقبلين". وفي وقت سابق هذا الأسبوع، قال الجنرال جوزيف دانفورد أكبر ضابط في الجيش الأميركي إن الولايات المتحدة يمكن أن تقود أي عملية مرافقة، وأن توفر المراقبة في الوقت الذي تقوم فيه الدول الأخرى بحماية الناقلات تحت إشرافها.

وتعيد هذه الخطوة إلى الأذهان العملية الأميركية في 1987-1988 لحماية ناقلات النفط الكويتية من الهجمات الإيرانية خلال الحرب العراقية الإيرانية. ونشرت واشنطن حينذاك ما يصل إلى 30 سفينة حربية في المنطقة، وانضمت إليها خمس حكومات أخرى، بما في ذلك بريطانيا وفرنسا.



مارك ميلي
نسى إلى تشكيل تحالف عسكري بشأن تأمين التجارة الدولية

وقال رئيس حكومة جبل طارق الجمعة إن الإجراء الذي اتخذته الأسبوع الماضي بالتحفظ على الناقلة (غريس 1) يرجع إلى انتهاكها للعقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي وليس بناء على طلب أي دولة أخرى، فيما تحصل طهران الولايات المتحدة المسؤولية عن الترتيب للحفاظ على السفينة.

وتحفظت قوات مشاة البحرية الملكية البريطانية على الناقلة قبالة ساحل جبل طارق للاشتباه في انتهاكها العقوبات المفروضة على سوريا.

